الأنباء
الثلاثاء 12 ابريل 2011

قوات الأمن تطوّق بانياس.. وفرنسا وألمانيا تدينان العنف ضد المحتجين

الأسد يفرج عن 200 من معتقلي دوما ومظاهرة في جامعة دمشق

دمشق ـ وكالات: انتقلت المظاهرات التي شهدتها عدة مدن سورية الى جامعة دمشق أمس، حيث فرقت قوات الأمن مجموعة من الطلاب تجمعت أمام كلية العلوم في جامعة دمشق للتضامن مع من قضوا في المظاهرات السابقة، فيما نقل عن الرئيس بشار الأسد أنه أمر بالإفراج عن نحو 200 موقوف من أبناء مدينة دوما.

وقال رئيس الرابطة السورية لحقوق الإنسان عبدالكريم ريحاوي لوكالة فرانس برس «ان قوات الأمن تدخلت وفرقت مجموعة من الطلاب تجمعت للتضامن مع «شهداء» بانياس ودرعا في كلية العلوم»، مشيرا الى «ورود أنباء عن اعتقالات قامت بها أجهزة الأمن إلا انه لم يتسن التأكد من العدد».

واضاف ريحاوي «ان الطلاب كانوا يهتفون «بالروح بالدم نفديك يا شهيد» لافتا الى وجود «تجمع آخر هتف بالروح بالدم نفديك يا بشار».

وبث موقع الفيديو «يوتيوب» شريطا يظهر تجمعا لعشرات الطلاب في ساحة الجامعة أمام مبنى كلية العلوم في دمشق وهم يهتفون بشعارات تنادي بالحرية والوحدة الوطنية وفداء للشهيد منها «الله، سورية، وحرية وبس» و«واحد واحد واحد، الشعب السوري واحد» و«بالروح بالدم، نفديك يا درعا».

في موازاة ذلك وبعد درعا قال شهود عيان إن قوات الأمن طوقت المدينة الليلة قبل الماضية بعد سقوط عدد من القتلى.

وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان إن 4 أشخاص قتلوا في المدينة الساحلية.

بينما ذكرت السلطات أن قتلى الكمين الذي نصبته جماعة مسلحة لدورية قرب بانياس ارتفع الى 9 جنود.

وقال نشط آخر من المدافعين عن حقوق الإنسان إن الطرق إلى المدينة أغلقت.

وأضاف «حاولنا الوصول إلى بانياس من المخرج الرئيسي المتفرع من الطريق السريع الساحلي لكن الشرطة السرية أغلقت الطريق وغيرت اتجاه السيارات. كما أغلقت الطرق الجانبية».

وترددت أصداء إطلاق نار في المدينة أمس الأول. وقال احد نشطاء حقوق الانسان في بانياس لـ «رويترز» ان مدنيين قتلوا عندما جاء «الشبيحة» من الجبال المجاورة التي تطل عليها بانياس.

مشيرا الى اشتراك العلويين والسنة معا في الاحتجاجات المطالبة بالديموقراطية في بانياس خلال اليومين الماضيين.

وكانت عشر منظمات حقوقية سورية دانت أمس بشدة احداث العنف الدموية التي وقعت الأحد في مدينة بانياس الساحلية، مشددة على ان حماية المواطنين هي من مسؤولية الدولة.

وقالت المنظمات في بيان مشترك «ندين ونستنكر بشدة العنف بكل صوره وأشكاله وبغض النظر عن مصدره ومبرراته مؤكدين أن حماية حياة المواطنين هي من مسؤولية الدولة».

وطالبت «بالوقف الفوري لهذا العنف الدامي» و«بتشكيل لجنة تحقيق قضائية مستقلة محايدة وشفافة بمشاركة ممثلين عن منظمات حقوق الإنسان السورية من أجل محاسبة المتسببين بالعنف».

بدوره، أعلن المرصد السوري لحقوق الإنسان أن السلطات الأمنية السورية شنت حملة اعتقالات واسعة طالت العشرات بينهم قيادي في حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديموقراطي وصحافية وذلك على خلفية التظاهرات الاحتجاجية.

وأورد المرصد أسماء من عرفوا ممن تم اعتقالهم ومنهم: جورج صبرا القيادي في حزب الشعب، احمد معتوق القيادي في حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديموقراطي.

في غضون ذلك نقلت صحيفة «الوطن» إن الرئيس الأسد التقى وفدا من أهالي دوما في ريف دمشق ونقل عنه إنه يعتبر كل «من سقط من الشهداء»، وأن «دماء كل سوري غالية علينا وكل السوريين متشابهون في هذا الإطار».

وأشارت الصحيفة الى أن الأسد استمع إلى «وجهة نظر الأهالي في الأحداث التي جرت في المدينة وما يمكن فعله مستقبلا لتفادي النتائج التي حصلت». ونقلت الصحيفة عن عدنان الساعور وهو أحد مسؤولي اللجان الشعبية في دوما إن «الرئيس الأسد منح شهداء دوما خلال الأحداث الأخيرة البالغ عددهم 12 شهيدا لقب وسام الشهادة أي أن يتم معاملتهم معاملة الشهيد ومنح جميع الحقوق المادية والمعنوية لأسرهم ودفع التعويضات المادية اللازمة».

ونقل الساعور عن ذوي الشهداء بعد انتهاء اللقاء أن الرئيس السوري أمر بالإفراج عن نحو 191 موقوفا من أبناء دوما تم توقيفهم على دفعتين خلال التظاهرتين الأخيرتين في المدينة، إضافة إلى تقديم العلاج الطبي لجميع الجرحى والمصابين في المشافي العامة والخاصة وتأمين سيارات إسعاف خاصة لنقل الجرحى على نفقة الدولة.

على صعيد ردود الفعل الدولية، أدانت وزارة الخارجية الفرنسية أعمال العنف الدامية في سورية ودعت دمشق الى «الكف فورا عن استخدام القوة ضد المتظاهرين».

وقالت كريستين فاج مساعدة المتحدث باسم الخارجية للصحافيين ان «فرنسا تدعو السلطات السورية الى التخلي فورا عن استخدام القوة ضد المتظاهرين والى البدء من دون تأخير بتنفيذ برنامج إصلاحات يستجيب لتطلعات الشعب».

من جهتها، طالبت المستشارة الألمانية انجيلا ميركل الحكومة السورية بإنهاء فوري لأعمال العنف ضد المتظاهرين.

وناشدت المستشارة الألمانية الرئيس السوري بشار الأسد بالكف عن استخدام القوات الامنية السورية العنف ضد المتظاهرين وبالسماح لهم بممارسة حقهم في التظاهر السلمي، معربة عن أسف حكومتها الشديد لسقوط ضحايا مدنيين وعن تعازيها لأهالي الضحايا.

دبابتان سوريتان على تخوم مدينة بانياس الساحلية (رويترز)

حملة اعتقالات واسعة طالت العشرات بينهم قيادي في حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديموقراطي وصحافية

مصادر لـ «الأنباء»: شخصيات بانياسية كبيرة متورطة مع خدام

علمت «الأنباء» من مصادر أن الجيش والأمن أعطيا مهلة لـ 400 عائلة في بانياس لكي تخرج السيدات وأطفالهن ومن ثم يلحق بهن الرجال بـ «الشورتات» وإذا لم يذعنوا فسيتعرضوا للمساءلة القانونية. وأشارت المصادر إلى أن شخصيات كبيرة في بانياس البلد تعود بجذورها إلى جبلة متورطة مع عبدالحليم خدام.

من جهة أخرى، قال م.محمد خالد العمر من بانياس لـ «الأنباء» انه تم اقتحام قلعة المرقب وتبين وجود مخازن لأسلحة من نوع قواذف من نوع آر بي جي مضاد للدبابات وقناصات ومناظير ليلية وطلقات رشاش 700 و500 تعد من الأسلحة الثقيلة. وأضاف المصدر أنه تم القبض على عدد من المسلحين يقدر بين 60 و65 من رجال محمد بياسي مدير أعمال عبدالحليم خدام البالغ من العمر 75 عاما ويمتلك محالا للخضرة في سوق الهال.

ولفت إلى أن الزوارق التي ألقي القبض عليها قادمة من طرابلس في لبنان فيها 8 مسلحين في كل زورق من جماعة سعد الحريري لتمويل العناصر المسلحة، كما أن هناك قريتين أو 3 تضامنوا مع المسلحين وقطعوا الطرق على الجيش وعناصر الأمن وقاموا بإطلاق النار وإقامة الحواجز.

وأشار المصدر إلى أن عددا من المسلحين قاموا بسرقة سيارات للمواطنين بعد أن قاموا بنزع اللوحات الخاصة ومن خلالها تم إطلاق النار على المارة وعندما نفد الوقود منها قاموا بإضرام النار فيها، كما قاموا بإيقاف البولمانات القادمة من المدن السورية وخاصة دمشق وطرطوس وطلبوا من الركاب إنزال أي ضابط، حيث تم إطلاق النار بشكل عشوائي أدى إلى مقتل ضابطين.

وأوضح المصدر أن سبب قتل عناصر الجيش بالأمس أن بولمان تعود ملكيته للجيش كان يسير بسرعة لا تتجاوز 15 كم في الساعة كون المنطقة جبلية وفوجئ بأصابع الديناميت وإطلاق النار بشكل كثيف من خلف الأشجار، مما أدى إلى مقتل الجميع وعددهم 9. ولفت المصدر إلى أن أنس عيروط إمام جامع النور في بانياس قام بالدعوة إلى الجهاد بالتعاون مع محمد بياسي مدير أعمال عبدالحليم خدام في سورية.

● دمشق ـ هدى العبود

انقسام داخل البيت الأبيض إزاء الأوضاع في سورية

الرياض ـ يو.بي.آي: تحدث مسؤول أميركي سابق عن وجود انقسام داخل البيت الأبيض حول سورية التي تشهد مواجهات بين قوات الأمن ومحتجين يطالبون بالإصلاح سقط فيها قتلى وجرحى. وقال مايكل سنغ المسؤول السابق عن الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي الأميركي في تصريح نشرته صحيفة «الشرق الأوسط» السعودية أمس «توجد دلائل على أن بعض مستشاري الرئيس الأميركي باراك أوباما يدركون الحاجة إلى وجوب التغيير في سورية. لكن يجادل البعض بأن المشكلة ليست الرئيس بشار الأسد ولكن (الحرس القديم) الذي أسسه والده (حافظ الأسد) والذي يحيط به».

وأضاف سنغ الذي يعمل حاليا خبيرا في معهد واشنطن «لكن تصريحات الرئيس بشار الأسد وسياساته تناقض تمنيات الذين يقولون ذلك».

وانتقد سنغ «مغازلة الأسد لتحقيق الأهداف الإقليمية (لواشنطن)، مع إهمال ما يحدث داخل سورية». ودعا إلى زيادة الضغوط الاقتصادية والسياسية على سورية باستخدام العقوبات وأيضا الى دعم المؤيدين للديموقراطية هناك.

وقال إن «نظام الأسد ضعيف اقتصاديا. وإن سورية لا تملك موارد طبيعية مثل التي عند بعض جيرانها». وتطرق سنغ إلى الرغبة في الإصلاح التي تجتاح المنطقة.

وإلى «فقدان حليف مهم في الغرب هو فرنسا». وأشار إلى تصريحات كان أدلى بها وزير الخارجية الفرنسية آلان جوبيه وقال إنها تعبر عن «تغيير كبير» في السياسة الفرنسية في المنطقة على ضوء التدخل العسكري الفرنسي في ليبيا.

وقال سنغ إن البيت الأبيض منقسم بين السير على الخط الفرنسي أو تحسين العلاقات مع سورية لخدمة الأهداف الإقليمية الأميركية.

وإن الانقسام واضح في استمرار بيانات الإدانة والشجب من البيت الأبيض.

بريطانيا: جدل حول استفتاء قانون الانتخابات

كشفت الحملة الرافضة لقانون الانتخابات الجديد الذي سيعرض على الاستفتاء العام في 5 مايو المقبل، أن «جمعية الإصلاح الانتخابي» التي ستتولى إحصاء بعض الأصوات في الاستفتاء، تمول أيضا الحملة المؤيدة للقانون، ما يؤدي الى تضارب مصالح مخالف للقانون. جاء ذلك بعد يومين على كشف أن التكلفة الحقيقية للاستفتاء تبلغ 80 مليون جنيه في وقت تعيش المملكة المتحدة في حالة تقشف دائمة وقاسية لمواجهة مشكلتي الدين العام وعجز الموازنة.

يذكر أن قانون الانتخابات المعروض على الاستفتاء هو ثمرة اتفاق بين حزبي «المحافظين» و«الديموقراطيين الأحرار» على الائتلاف الحاكم حاليا، ويشترط حصول المرشح النيابي في الدائرة على أكثر من نصف أصوات الناخبين للفوز، أما قانون الانتخابات الحالي فيتطلب فقط فوز المرشح بأعلى عدد من الأصوات للفوز في الدائرة، وهو نظام أدى إلى حرمان حزب «الديموقراطيين الأحرار» من عدد كبير من النواب. وكان «حزب الديموقراطيين الأحرار» يرغب في اقرار قانون انتخابي يعتمد النسبية، إلا أن «المحافظين» رفضوه إذ سيؤدي الى خسارة كبيرة لهم في أي انتخابات، وتوصل الطرفان الى هذا القانون كحل وسط، ويوفر هذا القانون فرصة للناخب لاختيار خيار ثان وثالث، على أن يتم احتسابهما في حال عدم حصول أحد المرشحين على أكثر من نصف الأصوات.

وعلى الرغم أن المعسكر المؤيد للقانون يضم إلى جانب «حزب الديموقراطيين الأحرار» بقيادة نيك كليغ، زعيم حزب «العمال» المعارض أد ميليباند، إلا أن أعضاء كبارا في الحزب الأخير ارتأوا الوقوف الى جانب زعيم «حزب المحافظين» ديفيد كاميرون في حملة الرفض.

وسبق أن أظهرت استطلاعات للرأي العام نتائج متباينة في مواقف الناخبين حيال قانون الانتخابات الجديد. وأظهر استطلاع للرأي العام في فبراير الماضي تقارب المعسكرين، إلا أن استطلاعا لـ «رويترز» و«ابسوس موري» أشار الى أن 49٪ من الناخبين البريطانيين يؤيدون القانون مقابل 37٪ يرفضونه. وأفاد استطلاع آخر لمعهد «يوغوف» رفض 44٪ للقانون مقابل 31٪ يؤيدونه.

ويرى مؤيدو القانون أنه أكثر تمثيلا وسيتيح لحزب الديموقراطيين الأحرار والأحزاب الصغيرة فرصا أكبر للفوز في دوائر محسومة للحزبين الرئيسيين وهما «العمال» و«المحافظون»، إلا أن معارضي القانون يعتبرون أن اعتماده سيؤدي الى نظام متعدد الأحزاب سيجعل عملية تشكيل حكومة صعبة جدا.

● لندن ـ عاصم علي

أزمة إسرائيلية ـ أميركية لدعم أوباما «دولة فلسطينية»

عواصم ـ يو.بي.آي: كشفت صحيفة إسرائيلية أمس عن أن أزمة ثقة عميقة تسود العلاقات بين رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو والرئيس الأميركي باراك أوباما في أعقاب إصرار الأخير على دعم اعتراف دولي بدولة فلسطينية بحدود العام1967. وقالت صحيفة «يديعوت أحرونوت» إنه خلال مداولات عقدتها قيادة الحكومة الإسرائيلية في الأيام الماضية تم تحذير نتنياهو من «أزمة آخذة بالتصاعد بين حكومة إسرائيل والإدارة الأميركية».

وكتب كبير المعلقين في «يديعوت أحرونوت» ناحوم برنيا أن أوباما مصر على إقامة دولة فلسطينية استنادا إلى حدود العام 1967 وأن موجة الثورات في العالم العربي عززت تأييده لإقامة الدولة الفلسطينية وزادت غضبه على السياسة الإسرائيلية.

وتفيد تقديرات الحكومة الإسرائيلية بأن الإدارة الأميركية لا تحاول فقط كبح عملية الاعتراف بالدولة الفلسطينية في حدود العام 1967 وإنما على عكس ذلك تشجع هذه العملية.

وأشارت «يديعوت أحرونوت» إلى أنه لا توجد أهمية فعلية لقرار صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة لكن في المستقبل من شأن قرار كهذا أن يحول الـ 600 ألف مستوطن في الضفة الغربية والقدس الشرقية إلى خرق لسيادة دولة عضو في الأمم المتحدة وتواجد الجيش الإسرائيلي في الضفة إلى انتهاك للقانون الدولي.

وفي سياق موازٍ، أعلنت اللجنة العليا للدفاع عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين في الأردن عن انطلاق «حملة المليون توقيع» على وثيقة إعلان تأكيد حق الشعب العربي الفلسطيني في العودة والتعويض.

وتهدف الوثيقة إلى إعادة التأكيد على تمسك الشعب الفلسطيني بحقه العادل في العودة إلى دياره التي شرد منها عام 1948 ورفض التوطين والوطن البديل وكل المؤامرات التي تهدف إلى إسقاط حق العودة.

وبدأت الحملة اعتبارا من أمس وتتواصل حتى الرابع عشر من شهر مايو المقبل.

الشرطة الفرنسية تعتقل كنزة دريدر التي تحدت الحظر وتظاهرت في باريس أمس (رويترز)

إخوان الأردن يعتبرون الحظر بداية لمعركة خطيرة

رجل أعمال فرنسي يعرض دفع الغرامات عن المتمسكات بارتداء النقاب

باريس ـ رويترز ـ أ.ف.پ: بدأ أمس سريان قانون حظر ارتداء النقاب في فرنسا كمبادرة هي الأولى من نوعها في أوروبا، والذي يتضمن فرض غرامة قدرها 150 يورو (216 دولارا) على اي امرأة تخالف ذلك وإلا تعرضت لتلقيها دروسا في المواطنة، لكن رجل الاعمال الفرنسي رشيد نكاز أعلن عزمه بيع مبنى في المزاد العلني من اجل تمويل دفع الغرامات التي ستفرض اعتبارا من أمس على النساء اللواتي يتمسكن بارتداء النقاب في الاماكن العامة.

كما خرجت مظاهرة مناهضة للقانون في اول يوم من تطبيقه. واعتقلت الشرطة الفرنسية في باريس أمس امرأتين منتقبتين وعددا آخر من المحتجين لمشاركتهم في التظاهرة غير المرخص لها، كما افادت مراسلة وكالة «فرانس برس». إلا أن مفوض الشرطة المكلف بالمحافظة على النظام العام اليكسيس مارسان للوكالة الفرنسية برر ذلك بقوله «لم يتم توقيف هؤلاء الاشخاص بسبب ارتداء النقاب. بل تم بسبب عدم احترامهم اعلان التظاهرة». ففي فرنسا ينبغي الاعلان مسبقا عن اي تظاهرة للحصول على ترخيص، وبغياب الاعلان يتم منع التظاهرة تلقائيا بحسب المفوض.

وافاد مارسان بانه تم توقيف سيدتين منتقبتين واخرى محجبة مكشوفة الوجه ومسؤول من الداعين الى التجمع امام كاتدرائية نوتردام في باريس. بل إن منظم التجمع ورجل الاعمال نكاز والعضو بجمعية «لا تمس دستوري» أكد انه «اوقف الى جانب صديقة منتقبة» امام قصر الاليزيه مقر رئاسة الجمهورية الفرنسية صباحا قبل التظاهرة التي نظمت أمام نوتردام.

وقال «كنا نريد ان يصاغ بحقنا محضر رسمي بتهمة وضع النقاب، لكن الشرطة رفضت كتابته» مؤكدا انه اقتيد «الى مركز الشرطة»، وأكد نكاز الجزائري الاصل لوكالة فرانس برس «لقد قررت عرض مبنى في شوازي لوروا (المنطقة الباريسية) للبيع في مزاد علني على الانترنت، وهو مبنى املكه مع زوجتي، وهي اميركية كاثوليكية، من اجل تسديد الغرامات عن النساء اللواتي يرتدين بإرادتهن النقاب في الشارع».

وأضاف نكاز «انا شخصيا ضد النقاب»، مشيرا الى انه كان يفضل قانونا يحظر ارتداء النقاب «في الاماكن العامة المغلقة كالادارات العامة والمصارف والمراكز التجارية والمدارس».

وتابع، الذي حاول الترشح الى الانتخابات الرئاسية في 2007 ولكنه فشل في الحصول على التوقيعات اللازمة، «ولكن ما ان قرر نيكولا ساركوزي توسيع نطاق تطبيق هذا القانون بحيث يشمل الشارع رأيت ان الخط الاحمر تم تخطيه»، وقوبل الحظر بانتقادات واسعة من المسلمين في الخارج بوصفه اعتداء على الحرية الدينية واثار ردود فعل غاضبة محدودة في فرنسا حيث يعد الفصل الصارم بين الكنيسة والدولة ضروريا للحفاظ على مجتمع مدني ينعم بالسلام.

وفي مدينة افنيون الفرنسية الجنوبية صورت «رويترز» فيلما لمرأة تستقل قطارا وهي ترتدي نقابا ولم تعترضها الشرطة.

وقالت كنزة دريدر «ليس عملا استفزازيا. احاول فقط ان امارس حقي كمواطنة. لا ارتكب جريمة... اذا طلبت مني الشرطة اوراق الهوية فسأظهرها ما من مشكلة»، بدورها، اعتبرت جماعة الاخوان المسلمين في الاردن ان قانون حظر ارتداء النقاب في فرنسا الذي دخل حيز التنفيذ أمس يخالف مبادئ حقوق الانسان ويمثل «بداية لمعركة خطيرة»، وقال همام سعيد، المراقب العام للجماعة، لوكالة «فرانس برس» ان «هذا مخالف تماما لمبادئ حقوق الانسان التي تدعي فرنسا انها راعية لها».

ورأى ان «هذه الخطوة هي خطوة في اتجاه سلوك صليبي جديد يواجه المسلمين في كل مكان وهي بداية لمعركة خطيرة»، واضاف سعيد «نحن لا ننظر للامر على انه مجرد قرار يتناول شأنا نسائيا معينا وانما هو قرار يتناول المسلمين جميعا ويتناول الدين الاسلامي».

السودان: الانفصال على مرمى حجر وقضايا أبيي والديون لاتزال عالقة

عواصم ـ وكالات: قال المبعوث الأميركي الجديد الى السودان برينستون ليمان ان المفاوضات الجارية حاليا بين شمال السودان وجنوبه حول منطقة ابيي الغنية بالنفط والمتنازع عليها والتي تشهد حاليا وضعا «متوترا جدا»، لم تحرز «تقدما كبيرا».

واضاف ان «ابيي هي المشكلة الاكثر خطورة» التي تستوجب حلا قبل اعلان استقلال جنوب السودان المقرر في التاسع من يوليو، مشيرا الى ان الوضع على الارض حاليا «متوتر جدا». وفيما يستمر السجال حول ابيي يتوجه الى واشنطن يوم الجمعة المقبل، وفد مشترك من الحكومة السودانية وحكومة الجنوب وقيادات من حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية والالية الرفيعة للاتحاد الافريقي برئاسة ثابو مبيكي، وذلك لبحث ديون السودان الخارجية مع البنك وصندوق النقد الدوليين ديون السودان الخارجية هي أكبر مهدد للتنمية سيما بعد انفصال الجنوب والذي أصبح أمرا واقعا، وكثر الحديث حول وضعية هذه الديون بين دولتي السودان. وأوضحت تلك الديون من أكبر المشاكل التي تجابه السودان في أوائل عقد الثمانينيات من القرن الماضي وشكلت واحدا من أهم الاسباب التي قادت لانهيار النظام المايوي برئاسة جعفر النميري. ومع اقتراب تحقيق الانفصال رسميا في 9 يوليو القادم الذي أصبح على مرمى حجر، شكلت الديون الخارجية إحدى أهم القضايا التي ينبغي الاتفاق عليها خلال ما تبقى من الفترة الانتقالية.

ويكيليكس: دحلان انهار نفسياً في 2005

نقلت برقية ديبلوماسية اميركية مسربة لموقع ويكيليكس عن رئيس الدائرة السياسية ـ الامنية في وزارة الدفاع عاموس جلعاد قوله ان الحالة النفسية للقيادي في حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) محمد دحلان تدهورت جدا في العام 2005.

وقالت صحيفة «هآرتس» انه وفقا لبرقية ارسلتها السفارة الاميركية في تل ابيب حول لقاء بين المسؤولة في دائرة الشرق الاوسط في وزارة الخارجية الاميركية اليزابيث ديبل ولجعاد عقد في 19 سبتمبر 2005، فإن الاخير قال ان دحلان انهار بين ذراعيه قبل ذلك اللقاء بثلاثة ايام.

وحسب البرقية، فإن جلعاد قال لدحلان الذي كان برفقة عروسه «انت مريض»، واضاف جلعاد «بدأ بالصراخ علي، واستمر في الصراخ طيلة ساعة واستدعينا الاطباء واقترحنا ادخاله الى المستشفى، وقد رفض وقال ان عليه القاء خطاب في الغداة امام آلاف الفلسطينيين، وقد كان شاحبا ويبدو انه عانى كثيرا».

الأمن التونسي يعتقل بن علي الأخ

تونس ـ أ.ف.پ: تم في مدينة سوسة امس الاول توقيف صلاح بن علي شقيق الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، بحسب ما اعلنت وزارة الداخلية التونسية.

ونقلت وكالة الانباء التونسية الحكومية عن الوزارة ان صلاح بن علي كان محل ثلاثة مناشير (مذكرات) تفتيش لفائدة الوحدات الامنية دون مزيد من التوضيح بشأن مضمون هذه المذكرات.

ويحقق القضاء التونسي مع العديد من افراد اسرة بن علي وزوجته ليلى الطرابلسي في قضايا ترتبط اساسا بالفساد المالي واستغلال النفوذ.

كما تم توقيف عدد من مستشاري بن علي ووزرائه للتحقيق معهم بينهم بالخصوص عبدالوهاب عبدالله وعبدالعزيز بن ضياء وعبدالله القلال وعلي السرياطي.

يذكر ان احد اشقاء بن علي المنصف كان توفي في ابريل 1996 في ظروف غامضة بعد ان حامت شكوك حول علاقته بعالم المخدرات وصدور حكم بالسجن ضده في فرنسا.